الجذور التاريخية وآثار النهب المسلّح
بين السودان وتشاد في الفترة 1960-1989م

إعداد:

د. محمد هلال أحمد عمر

الأستاذ المساعد، قسم التاريخ –جامعة الخرطوم

مجلة كُلِّيَّة التربية
جامعة الخرطوم

العدد الثامن عشر
السنة الثالثة عشرة
سبتمبر 2021م

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف ببداية ظهور النهب المسلَّح عبر السودان وتشاد، ودوره السلبي في جميع مناحي الحياة، من خلال تعريض حياة الناس للخطر، وتأجيج الحروب الأهليّة في السودان وتشاد، وإبراز دور الحكومتين السودانية والتشادية في التصدي لعمليّات النهب عند الحدود. كما هدفت إلى إلقاء المزيد من الضوء حول الضرر الناتج جرَّاء عمليات النهب المسلح في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجهود البلدين في قيام المؤتمرات من أجل إيجاد الحلول المناسبة لكبح قوة عصابات النهب المسلّح والسيطرة عليها. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي و الوصفي لدراسة تلك المشكلة باعتمادها على الوثائق المتوفرة بدار الوثائق القومية ووزارة الخارجية في السودان، وبعض الصحف والمراجع، مع تحليلها وتوضيح ما بها من معلومات غامضة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج، أهمها: إنَّ عصابات النهب المسلح شكلت تهديداً أمنياً عند الحدود بين الدولتين، وقد أسهم ذلك بشكل كبير في توتر العلاقات بين السودان وتشاد. يبدو أنّ السيطرة على ظاهرة النهب المسلَّح عبر السودان وتشاد؛ يتطلب قدراً من فاعلية الأمن والاستقرار على الحدود وتنمية المجتمعات القبلية المتداخلة هناك باتجاه تحقيق السلام والتعايش السلمي. كان للتدخل الليبي وأطماعه في دارفور وشمال شرق تشاد من أجل قيام إمبراطورية عربية ليبية، الأثر الكبير في دخول السلاح الناري الحديث، وتحويل المنطقة إلى ميدان حرب

Abstract

The study aimed to investigate the beginning of armed robbery outbreak across Sudan and Chad, and its negative role in all aspects of life, endangering the life of people, igniting civil wars between Sudan and Chad, and to reveal the role of Sudanese and Chadian government to confront looting activities in the border. The study also aimed to shed more light on the damage resulted from armed robbery in economic, social and political aspects, and the efforts of the two countries to hold conferences to find appropriate solution and to control armed robbery and gangs. The study has followed historical and descriptive method to study the problem by relying on the documents available at the National Records Office and ministry of foreign affairs in Sudan, and on the analysis and explanations of some references and newspapers. The study has revealed a number of results including that the robbery gangs represent security threat in the border between two countries, and have contributed greatly in the tension of relationships between Sudan and Chad. The control of armed robbery across Sudan and Chad seems to require effectiveness of security and stability in the border and the development of in-

غير معلنة، لذلك انتشر السلاح بشكل كبير؛ الأمر الذي جعل المنطقة مضطربة أمنياً، ومعسكراً للمتمردين على الدولتين، ومقصداً للنهب المسلح، وبالتالي انعكس ذلك سلباً على قدرة الحكومتين السودانية والتشادية على السيطرة عليها.

الكلمات المفتاحية:
مديرية دارفور - النهب المسلح - العلاقات السودانية التشادية.

terconnected tribes' communities to achieve peaceful coexistence. Libyan intervention and its ambition to establish Libyan-Arabic Empire in Darfur and north-east of Chad, has great effect on the smuggling of modern arms, which makes the area the battlefield, unstable, camp for the rebels of two countries and destination for armed robbery. Therefore, Chadian and Sudanese governments cannot control it.

Keywords:
Darfur Directorate – Armed robbery – Relationships between Sudan and Chad.

مقدمة

أطلق أهل السودان وتشاد عبارة النهب المسلح على ما كان يصطلح عليه بـ(الحرابة)، ويسميه بعض الفقهاء بقطع الطرق، وهي خروج طائفة مسلحة في ديار المسلمين لإحداث الفوضى، وسفك الدماء، وسلب الأموال، وانتهاك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل، متحدية بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون. وكذلك تتحقق الحرابة بخروج فرد ذي جبروت وبطش، وقوة يغلب بها الجماعة على النفس والمال والعرض فهو محارب وقاطع طريق وناهب. وكلمة الحرابة مأخوذة من الحرب، لأن أصحابها محاربة للجماعة.

فالنهب المسلح نوع من أنواع الفساد في الأرض، لقوله سبحانه وتعالى:(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)(سورة المائدة، الآية 33).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأثر مشكلة النهب المسلح بين السودان وتشاد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأثرها على العلاقات بين البلدين.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في شكل سؤال رئيسي ما أثر مشكلة النهب المسلح بين السودان وتشاد على الأوضاع بين البلدين؟ ومنها تتفرع الأسئلة الآتية:

1. ما نوع الصراعات بين السودان وتشاد عند الحدود؟
2. كيف ظهرت عصابات النهب المسلح في البلدين؟
3. لماذا استفحلت عصابات النهب المسلح في السودان وتشاد؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بأنها تتبع مشكلة النهب المسلح بين السودان وتشاد في الفترة 1960إلى 1989م، وآثارها المدمرة على البلدين في جميع مناحي الحياة.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث المنهج الوصفي، لتقصي آثار النهب المسلح في تلك الفترة، معتمداً على المؤتمرات التي ناقشت مشكلة النهب المسلح بين البلدين وتحليل الوثائق والمخاطبات في تلك المشكلة.

أولاً: الصراعات في الحدود المشتركة بين السودان وتشاد

وقعت أول فتنة بين السودان وتشاد في العصر الحديث عند الحدود في 8/مايو/1960م، بسبب مقتل عسكري من تشاد داخل السودان على بعد نحو خمسة عشر كيلومترا من الحدود. ونتيجة لذلك عُقد اجتماع بين البلدين وكان بمثابة محكمة مختلطة من الدولتين، وقد لعبت الإدارة الأهليّة في دارفور دوراً مهماً فيه(وزارة الحكم المحلي، ص3). وأجرى تحقيق حول الحادث وقرر الطرفان بأن تقوم تشاد باسترداد الأموال التي نهبها المعتدين من داخل السودان وتسليمها لأصحابها، بينما التزمت حكومة السودان بدفع دية العسكري التشادي المقتول داخل السودان، كما أوصى المجتمعون بوضع علامات ظاهرة في الحدود الدوليَّة بين البلدين تفادياً لتكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل حول حدود البلدين(وزارة الخارجية السودانية، سري/2/1).

وعلى أثر تلك الأحداث زار إدوارد نقاد نباي مدير الأمن التشادي الخرطوم في يونيو عام 1960م، يرافقه كبار المسئولين من منطقة شرقي تشاد (وداي سابقاً) المتاخمة لدارفور بغرض التحقق مما يشاع عن زيادة عدد المهاجرين من تشاد إلى السودان، كما زار الوفد مدينة الجنينة والتقى حاكم مديرية دارفور حينها العميد/ الزين حسن الطيب وقد أثار إدوارد نقاد مشكلة تنقل المواطنين بين البلدين عبر الحدود والهجرة الجماعية للتشاديين عبر

السودان، وتمّ التوصل لاتفاق ضبط الحدود مع سُلطان قبيلة دار مساليت، بعد مباركة حاكم مديرية دارفور، على أمل أن يؤدي ذلك لحفظ الأمن والعلاقات الحميمة بين البلدين. (N.R.O.Kh.2Darfur kuttum(B)50/4/16,p83)

إضافة لذلك فقد عُقد مؤتمر أهلي برعاية مركز الجنينة في 27/ فبراير/ 1961م وذلك للنظر في النزاع القائم بين قبيلة المساليت السودانيَّة والداجو التشادية منذ عام 1941م حول المزارع بمنطقتي انياتا بتشاد وأندوكا بدار مساليت بعد أن قُتل فيه نفر من الجانبين، بالإضافة إلى بحث كيفية ملاحقة المجرمين. ولم يتمكن الطرفان من حسم النزاع في بعض المواضع لعدم معرفة الحدود الدولية بين المنطقتين(مؤتمر الجنينة 1961م).

كما وافق الجانب التشادي على مرور مواطني السودان بطريق أرارا وهبيلة إلى منطقة انياتا بالعربات، وتعقب رجال البوليس السوداني للمجرمين داخل الحدود التشادية إن أرادت ذلك، كما وافق المؤتمرون على تبادل المحاصيل المحلية بين الطرفين في الأسواق دون رسوم جمركية وتنظيم الرعي لأهالي أي من البلدين داخل البلد الآخر شريطة الالتزام بقرارات الأطباء البيطريين لحماية الحيوانات من الأمراض المتنقلَّة(وزارة الخارجية السودانية، بلاغ رقم 1963/68م).

في 29 يناير1963م اعتدى ثلاثة عساكر من تشاد على المواطنين داخل الحدود السودانية عند وادي دقيس الواقعة داخل دار مساليت السودانية وقتلوا أحد المواطنين. احتج مفتش الحكومة المحلية بدار مساليت إلى حاكم أدري التشادية لتصرف جنوده، الذي اعتذر عن الحادث إلا أنّه لم تتم محاكمة المتهمين في ذلك الحادث لعدم وجود اتفاقية بين البلدين لتبادل المجرمين.

في يونيو 1963م، حدثت محاولة انقلاب فاشلة في تشاد ضد نظام تمبلباي رئيس تشاد آنذاك فأبلغت الحكومة التشادية دون سابق إنذار، الحكومة السودانية بأنها قررت طرد جميع السودانيين من تشاد ومنحتهم يومين فقط لمغادرة تشاد، رغم وجود اتفاق بين الحكومتين يكفل بحق التنقل والتجوال للمواطنين في البلدين دون أوراق ثبوتية، كما أطلقت الحكومة التشادية النار على أحد الرعاة السودانيين لعدم توقفه للقوات التشادية مما أدى إلى مقتله، وأدى ذلك التصرف إلى استفحال المشكلة بين السودان وتشاد، وقد استنكر السودان ذلك التصرف التشادي، واعتذرت الحكومة التشادية عن الحادث وتمت تسوية المشكلة بين الطرفين بإلغاء القرارات التشادية (وزارة الخارجية السودانية، ص5).

وممّا لا شك فيه إنَّ الإجراءات العسكرية غير كافية للقضاء على مشكلة النهب المسلح، فهذه المشكلة ليست في ظاهرها بأنها مجرد نشاط إجرامي محدود بل تشعبت لتضم إليها أسباباً أخرى أهمها: مشاكل الجوار التشادي الطبيعية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى دخول

ليبيا كطرف أساسي في الصراعات التشاديّة_ التشادية، وتدفق السلاح والأفراد والجماعات وانتشارهم في دارفور بدعم ومساندة من القبائل السودانية، ومعظم هؤلاء جاءوا واستقروا في الحدود بين السودان وتشاد لظروف الحرب، وصار ضعفاء النفوس منهم ينشطون في عمليَّات النهب المسلح وفي الصراعات القبلية، كما لعبت ظاهرة الجفاف والتصحر دوراً كبيراً في ممارسة الظاهرة، فكان من الضرورة معالجة تلك الأوضاع التي تتعلق بهذه الظاهرة على المستوى الإقليمي بين الدول الثلاث(السودان، وتشاد، وليبيا) لأنها تشكل عاملاً مهماً من عوامل الأمن القومي لتلك الدول.

كما لعبت الإدارة الأهلية دوراً إيجابياً في الحد من ظاهرة النهب المسلح، لأنّ وقوع حادثة النهب المسلح دائماً يكون في الدائرة الجغرافية لديار الإدارات الأهلية لذلك يجدون أنفسهم مضطرين لتعقب الجناة ليس إلى خارج حدود أدارته فحسب بل أحيانا إلى خارج حدود الوطن لدول مجاورة، كتشاد أو أفريقيا الوسطى، وغالباً ما ينجح في القبض على الجناة، لذلك كان نشاط النهب المسلح نادر الحدوث. ولكن بعد تغيُّر الأحوال بسبب الجفاف والتصحر لمعظم المناطق الشمالية من دارفور وصحب ذلك تنقُّل القبائل الرعوية وغير الرعوية إلى الجنوب الغربي من الإقليم، وانتقلت معهم بعض المجموعات من القبائل التشادية لنفس الظروف فانقطعت صلتهم بزعمائهم القبليين، ولم يتم استيعابهم في كشوفات الإدارة الأهلية بمناطق الهجرة، فاستغل بعضهم ذلك الفراغ ومارسوا نشاط النهب المسلَّح لسهولة الإفلات من المراقبة.

ثانياً: بداية ظهور النهب المسلح

لعبت النزاعات القبلية في غرب السودان وشرقي تشاد، والتي لا يمكن حصرها بين الرعاة والمزارعين فقط، بل لعبت عصابات النهب المسلح دوراً بارزاً فيها. وهنالك مشاكل أخرى أكثر حدة مثل غياب التنمية والتهميش والغياب الأمني، والبعد الدولي. كل ذلك ساعد في انهيار عملية رتق النسيج الاجتماعي. وكثيراً ما توصف هذه النزاعات بأوصاف إثنية، إلا أنَّ هنالك أسباباً تتعلق بالصراع حول السُلطة، وندرة الموارد وتحركات السكان بين السودان وتشاد، والزيادة المضطردة في أعداد السكان، والصراعات السياسية. وأصبحت الحدود بين البلدين مقراً لإيواء المتمردين من البلدين، كل هذه العوامل بلورت واقعاً جديداً أدى في النهاية إلى تدهور الأمن وعدم الاستقرار في جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية (محمد الأمين النحاس، ص72). فأصبحت المنطقة مسرحاً لتجار السلاح ومرتكبي الجرائم الإنسانية ومرتعاً لعمليَّات النهب المسلح.

وكان أول دخول للسلاح الحديث بشكل مكثف في دارفور في عام 1975م، عندما كانت الجبهة الوطنية السودانية تقود المعارضة من داخل الأراضي الليبية ضد نظام حكومة الرئيس

نميري، حيث تمّ تخزين السلاح تحت الأرض في شمال دارفور بكميات كبيرة بغرض مهاجمة حكومة نميري، وبعد المصالحة الوطنية في7/يوليو/1977م، بين السيد/ الصادق المهدي والرئيس جعفر محمد نميري، تنازلت الجبهة عن السلاح للحكومة، ولكن كان وقتها قد تسربت كميات كبيرة من السلاح المخبأ لأهالي دارفور، كما هرب عدد من الجنود ممن لا مهنة لهم من قوات الجبهة ومعهم سلاحهم إلى أماكن متفرقة من دارفور وبعضهم دخل تشاد، ومثلت تلك المجموعات النواة الأولى لنشأة عصابات النهب المسلَّح وقطّاع الطرق، حيث لم تعرف هذه الظاهرة من قبل لدى أهل دارفور(الزكي البحيري،1986م، ص97).

وكان النهب يتمّ عادة بواسطة عصابة تتكون من ثلاثة إلى خمسة أشخاص قد ينتمون إلى قبائل مختلفة، وتحدد هدفها عن طريق السلاح الناري مستخدمة التخويف بإطلاق أعيرة نارية في الهواء أو القتل المباشر. وتختار هذه العصابة المكان والزمان المناسبين لتنفيذ عملياتها الإجرامية. وأحياناً يُعتبر نشاط النهب المسلح ظاهرة اجتماعية وضرب من ضروب الشجاعة خاصة عند بعض القبائل الصحراوية عند الحدود السودانية التشادية، وغالبا ما يكون أفرادها خارجين عن القانون وعن الضوابط القبليَّة. وكثيراً ما تحدث مصادمات مع الجيش مع هؤلاء اللصوص والذين يخترقون الحدود السودانية قادمين من تشاد بغرض نهب الأموال والأنعام، وكذلك اعتراض قوافل العربات التجاريَّة داخل دارفور والعودة بالمنهوبات إلى تشاد أو بيعها في دارفور في أماكن بعيدة عن المناطق التي نُهبت منها بواسطة شركاء من المواطنين المحليين(التقرير الأمني لمديرية دارفور، ص3،2).

ويُعد نشاط النهب المسلح في بعض المناطق الرعوية ظاهرة للكسب والثراء السريع، لكن ما حدث في السبعينيَّات من القرن العشرين، خاصة في دارفور وكردفان ما يسمى بالنهب المسلح يختلف عن تلك الظاهرة التي عرفتها البادية السودانية من حيث الدوافع والأسباب، والمجموعات أو العصابات التي تمارسها، والأسلحة المستخدمة وطرق الاستخدام والنتائج، ومع أن الهمبتة في البطانة مرتبطة بنهب الإبل وقليلاً ما تؤدي إلى القتل، فإن النهب المسلح في غرب السودان يستهدف القتل قبل النهب مما يصعب تصنيف ما يجري هل هو نهب مسلح أو اعتداء قبلي أو للثأر والانتقام(آدم محمد محمود المدموري، ص23).

وكل الأحداث التي ظهرت في الحدود الغربية والجنوبية الغربية لإقليم دارفور منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين ومعظم الذين تمّ القبض عليهم هم من عناصر تشادية خاصة في عهد الرئيس التشادي حسين هبري (1982-1990)م، عندما اشتدت خلافاته مع بعض القبائل التشادية لأسباب سياسية وقبليَّة هربت تلك القبائل إلى داخل الأراضي السودانية، وقامت قوات هبري بمطاردة تلك القبائل ونهبت ممتلكاتها واستمرَّ هذا الحال فأصبحت تلك الظاهرة مألوفة منذ ذلك الوقت(مؤتمر لجان الأمن والإدارة المحليَّة، ص3).

ثالثاً: استفحال النهب المسلح بين السودان وتشاد

ظاهرة النهب المسلّح لم تكن معروفة بداياتها، ولكن أصبحت بصورة سافرة تستوجب العلاج في دارفور وشرقي تشاد من بداية عام 1976م، وتتمثل غالباً في أنَّ شخصاً أو اثنين أو أكثر يحملون سلاحاً نارياً ويعتدون على المواطنين وهم في طريقهم من وإلى المدينة، ثم تطورت إلى الاعتداء على الباصات وعربات الركاب في الطرق، ثمّ إلى مهاجمة الأسواق الريفية الأسبوعية بالمناطق النائية (المؤتمر الثاني لزعماء الإدارة الأهلية، ص1)، وتتبع عمليات النهب المسلح عمليات الثأر خاصة وأن الأجهزة الأمنية أصبحت غير قادرة على مطاردة الجناة ومعاقبتهم.

وقد ساعدت كل من الحرب الليبية التشادية والحروب الأهليَّة التشادية في توافر السلاح وتداوله بين المجموعات المتنازعة في دارفور مما أشعل فتيل الحرب كما أنَّ القبائل المنتشرة بين السودان وتشاد ساعدت في تأجيج الأوضاع الأمنية حيث إنها تقدم على الغزو والنهب ثمّ التسرب سريعاً عبر الحدود إلى تشاد أو العكس(محمد الأمين النحاس، ص86). لعدم وجود الرقابة وذلك بسبب تصفية الإدارة الأهلية عام 1971م التي كانت تقوم بمراقبة المجرمين وتعقبهم.

عندما اشتد الصراع بين العقيد القذافي والرئيس نميري بعد عام 1976م، سخّرت ليبيا إمكانياتها لزعزعة استقرار السودان، وبدأ تدفق الأسلحة على حدود السودان الغربية حيث تلقت القبائل كميات ضخمة من السلاح، كذلك تركت القوات الليبية كميات ضخمة إضافية من السلاح والعتاد الحربي في حدود تشاد المتاخمة لشمال دارفور بعد انسحابها من إقليم أوزو وقد أدى توفر السلاح وتسربه في بقية أجزاء دارفور، إلى تفشي حالات النهب المسلح والقتل في إطار الصراعات القبلية وبالتالي انفلات الوضع الأمني.

لقد استفحل أمر عصابات النهب المسلَّح بشكل مخيف بعد استيلاء حسين هبري على زمام الحكم في تشاد عام 1982م، ونزوح بعض قوات قوكوني عويدي بأسلحتهم إلى الحدود السودانية التشادية، وبدأت هذه القوات في الحصول على احتياجاتها المعاشية عن طريق السلاح، واستخدامه في النهب ومهاجمة القرى النائية(مؤتمر لجان الأمن والإدارة المحلية، ص5).

كما أسهمت ليبيا في تسليح القبائل العربية في دارفور من أجل الاستقواء بها، في صراعها مع تشاد حول شريط أوزو الحدودي، بالإضافة إلى تفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى ودخوله منطقة دارفور حيث كان كثير من أفراده من قبائل سودانية، عمل معظمهم في النهب المسلح، ونتيجة لامتلاك عصابات النهب المسلح سلاحاً أكثر تطوراً من سلاح رجال الشرطة وقوات الجيش السوداني أصبحت الأخيرة غير قادرة في بعض الأحيان على السيطرة على عصابات النهب، الأمر الذي جعل مواطني دارفور يتسابقون للحصول على الأسلحة الحديثة

لحماية أنفسهم، لذلك أصبح الإقليم قبلة لتُجار السلاح الذين يقومون بتهريب أحدث أنواع الأسلحة. كذلك اشتداد موجة الجفاف والتصحر، وفقدان القبائل بالمنطقة لأكثر من 80 في المئة من ثروتها الحيوانية، جعل بعض المواطنين يمارسون النهب المسلح لتعويض ما فقدوه من إبل وماشية بفعل الجفاف(حاتم إبراهيم علي دينار، ص44).

ونتيجة للفوضى وعدم الاستقرار الذي شهدته منطقة الحدود المشتركة بين السودان وتشاد بعد أن أصبح السلاح سلعة في متناول الأيدي يمكن أن يباع ويشترى، ظهر تنظيم مشترك تشادي سوداني يمارس مهنة النهب المسلح ويعمل على تبادل المال والسلع المنهوبة عبر الحدود. وغالباً ما تتكون هذه المجموعات من القبائل المتداخلة بين البلدين وهي التي تكون أكثر إلماماً بطبيعة المنطقة واستخدام معالمها الجغرافية والطبيعية وميزاتها العسكرية والتكتيكية في الوصول إلى أغراضها وتنفيذ أهدافها(عبد الغفار علي عبد الرحيم، ص263).

فأصبح في المنطقة تكالب على للحصول على الأسلحة الحديثة والفتّاكة دون حسيب أو رقيب بحجة حماية النفس وصار ذلك السلاح يستخدم ضد الآخرين، وأصبحت أبسط النزاعات تتسبب في سقوط العديد من الضحايا، وتدهورت الأحوال الأمنية في الأرياف وطرقها البرية.

ومنذ بداية عام 1982م أصبحت الأحوال الأمنية متدهورة في ولايات دارفور، ثمّ أخذت بعداً جديداً، وعلى إثره قام الفريق أول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي بزيارة كل من: (الفاشر، ونيالا، والجنينة) في الفترة من 25-26/ مايو 1985م للوقوف على حجم الكارثة والاطّلاع على أحول البلاد الأمنية وتفقد أحوال المواطنين، وقد صرح لأجهزة الإعلام عقب الزيارة أن الوضع في دارفور خطير ويستدعي الاستنفار، وأن حوالي مليونين ونصف من المواطنين قد تأثروا تأثيراً مباشراً جرّاء المجاعة، بالإضافة إلى عصابات النهب المسلح التي تأتي من الحدود الغربية للبلاد خاصة الجارة تشاد، وأن هناك مئتي ألف لاجئ تشادي في معسكرات النازحين بشمال وجنوب دارفور.

في 10/ يونيو/ 1985م أرسل محافظ مديرية شمال دارفور خطاباً إلى مديري الإدارات يشير فيه إلى المشاكل الأمنية بالمديرية وعلى رأسها مشكلة النهب المسلح التي أصبحت أمراً مقلقاً لكل فرد بالإقليم، وأشار إلى ضرورة وضع خطة نهائية لمعالجتها، ووجّه بضرورة مساهمة كل مدينة بمبلغ ألف جنيه شهرياً لدعم جهود الأمن بالمديرية. اعتذر المدير الإداري لمنطقة مليط عن المساهمة بسبب العجز الذي تعانيه خزينة المنطقة في سداد الرواتب الشهرية الذي بلغ أثنا عشرة الف جنيه شهرياً(م/د/ تقارير رسمي 61/19/1.)، وكان عدم توفر ميزانية مالية لمكافحة عصابات النهب المسلح من المشكلات التي فاقمت من حجم المشكلة. بالإضافة إلى عدم توفر الوقود والزيوت وقطع الغيار، والغياب التام للتجهيزات الطبية لمعالجة المصابين من قوات الجيش، وكانت المبالغ الزهيدة التي تقدِّمها حكومة الإقليم لا تكفي لمقابلة الاحتياجات الأمنية

وتغطية النفقات الطارئة لمكافحة النهب المسلح.

اضطرت حكومة إقليم دارفور أنّ تنتهج أسلوباً آخرَ لمواجهة الظروف الأمنية، والتنموية والمالية بالإقليم، وذلك بتفعيل الإدارة الأهلية، لذلك تمّ عقد مؤتمر، شارك فيه كل السلاطين والملوك والنظار والعمد، مع اللجنة الإدارية ولجنة الأمن للمديرية بمدينة الجنينة في الفترة من 24- 28/ ديسمبر 1985م، كذلك حضر المؤتمر بعض زعماء الإدارات الأهلية من تشاد منهم سُلطان دار قمر عثمان هاشم وسُلطان دار مساليت بحر الدين، بالإضافة إلى عدد مقدر من العُمد على الشريط الحدودي بين السودان وتشاد(م/د/ تقارير رسمي 59/19/2. ص2.)، وكانت اهمّ توصيات المؤتمر ما يلي:

1. تمت إجازة لائحة الإدارة المحلية ورفع مكانة العُمد ومشاركتهم في جميع الأمور الإدارية، وإعطائهم حق تقييم ضريبة القطعان، وصيانة الآبار وعدم السماح لأي شخص بترحيل أكثر من أربعة جولات من الذرة خارج المنطقة إلا بإذن مسبق من السُلطات المحلية، وإلغاء مجالس الرُحَّل وعدم تسجيل الوافدين من خارج المنطقة.
2. على العُمد القيام بواجب مراقبة الغرباء واللصوص الذين يحملون الأسلحة غير المرخَّصة والتبليغ عنهم لدى السُلطات الرسمية، وتعهد العُمد والمشايخ التابعين لتشاد بالمساعدة في القبض على أيّ من اللصوص داخل مناطقهم ومساعدة رصفائهم في السودان في ذلك وفقاً للعرف المشترك بينهم(م/د/ تقارير رسمي 59/19/2. ص4).
3. على الشيوخ تحديد وفتح خطوط سير الرُحّل بحيواناتهم ومواشيهم اعتباراً من نهاية شهر فبراير من كل عام آخر موعد لرفع المزارعين لحصادهم وترك الأراضي الزراعية للمرعى، وفي حالة وجود زراعة يتوقع منها مزيداً من الإنتاج على صاحبها أن يضع عليها الحراسة أو يحجزها بسياج من الشوك وذلك منعاً للاحتكاكات التي تحدث بين المزارعين والرعاة من حين لآخر(مؤتمر الجنينة 28/ ديسمبر 1985م، ص3-4).

وقد كان لغياب التنمية في إقليم دارفور ذات الثقل السكاني الذي يفوق بقية أقاليم السودان دور في حوادث النهب المسلح، فإن الحكومات السودانية المتعاقبة أهملت التنمية فيه بالمقارنة مع مناطق السودان الأخرى، وكان من الأجدر بتلك الحكومات أن تدرك أنَّه مع ارتفاع نسبة البطالة في دارفور ووجود الأسلحة يمكن أن يحترف العاطل مهنة غير أخلاقية، وكان المطلوب من الحكومات توفير مجالات من الاستثمار في مشروعات تنمية تستوعب نسبة عمالة عالية. كما أنّ الإقليم وقتها بحاجة ماسة لإقامة السدود والآبار لمواجهة مواسم الجفاف، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة غير المتعلمين إلى ستين في المائة من الأطفال في سن المدرسة مما يجعل منهم عاطلين يسهل استقطابهم للمشاركة في عمليَّات النهب المسلح ونشاطات المجموعات السياسية المسلحة التي اتخذت دارفور مسرحاً لعملياتها(مؤتمر لجان الأمن والإدارة المحلية، ص6).

وقد تكون من بين أسباب تصعيد عمليات النهب المسلح في دارفور انشغال حكومات السودان المتعاقبة بالحرب الأهلية في جنوبي البلاد مما جعل الأزمة تتحول سريعاً من مشكلة محلية إلى إقليمية ثم دولية. وقد لعبت تشاد دوراً مهماً في المشكلة. وتدخلت فيها القوى الكبرى بهدف زعزعة الاستقرار في السودان وبصفة عامة لإضعاف الدولة الإسلامية في السودان ومن ثمّ السيطرة الكاملة عليها(عبده مختار موسى، ص85). وذلك حسب مخطط الكيان الصهيوني.

وفي عهد الحكومة الديمقراطية الثالثة 1986- 1989م، اتفق الطرفان السوداني والتشادي، في إطار القضايا الأمنية على زيادة تبادل المعلومات الأمنية، لمواجهة المجموعات المسلَّحة التي تمارس التخريب في المناطق الحدودية بالإضافة إلى مواجهة الأفعال والأنشطة العدائية التي تهدد أمن البلدين، وتفعيلاً لذلك أعرب الطرفان عن عزمهما على تنشيط اللجنة الفرعية المشتركة بين البلدين والمكلَّفة بالمسائل الأمنية في الحدود المشتركة بين البلدين منذ 1986م (وزارة الخارجية السودانية، الإدارة الإفريقية /ع/س/ت/5، ص6)، واتبعت اللجنة الأمنية معالجة المشاكل الناتجة عن الصراعات القبلية الناشئة عن حالات اللجوء وانتشار السلاح.

وجدد الطرفان تأييدهما لاقتراح سابق بإنشاء مراكز عسكرية بين البلدين، والقيام بعمليات دورية مشتركة لتمشيط حدود البلدين، وفي هذا السياق اشترط على القوات المسلحة في حالة التعقب لعصابات النهب داخل حدود الدولة الأخرى، الاتصال أولاً بالسُلطات الإقليمية للطرف الأخر. كما أكد الطرفان أنّ مسألة اللاجئين تمثل اهتماماً خاصاً للدولتين(اللجنة الوزارية بين السودان وتشاد، ص3). واتفقا على استقبال ومساعدة اللاجئين، وفقاً للمعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية، وعدم استغلالهم في الصراعات المسلحة بواسطة المعارضة في البلدين لزعزعة وإثارة الاضطرابات الأمنية في البلد الأصل.

على أن تدهور الأحوال الأمنية في تشاد نتيجة للصراعات المسلحة بين مجموعة من الفصائل التشادية المتصارعة على السُلطة والتي تتخذ من دارفور مسرحاً لعملياتها ومنها إلى داخل تشاد، وفي بداية عام 1987م، تدهورت الأحوال الأمنية في المنطقة بصورة مروّعة، وتعددت حوادث النهب المسلح وغطت معظم مناطق دارفور وشرقي تشاد، وصارت العربات التجارية والباصات لا تتحرك بين المدن والأرياف إلا تحت حراسة مشددة من الجيش والشرطة، ورغم ذلك فأحياناً تتجرأ عصابات النهب المسلح على مهاجمة تلك العربات، فأصبحت الخسائر الناتجة عن نشاط النهب المسلح كبيرة سواءً في الأرواح أو الممتلكات(التجاني مصطفي محمد صالح، ص134).

وقد استفحل أمر عصابات النهب المسلح في نهاية عهد رئيس الوزراءالسيِّد الصادق المهدي خاصة عام 1988م، فأصبحت الطرق الرابطة بين أم درمان ومدن دارفور غير آمنة

لا سيما درب الأربعين الذي يعد من أهم الطرق البريَّة التي تغطي حاجة الغرب من السلع والبضائع وذلك عندما تأثر خط السكة الحديد الذي كان يربط بين نيالا والخرطوم، فصار الناس يعتمدون على هذا الطريق البري الصحراوي الذي يشق كردفان ودارفور والذي يمتد حتى أبشي التشادية، فأصبح هدفاً لعصابات النهب المسلح، الذين استغلوا الحرب الأهلية في تشاد واستولوا على الأسلحة من الرشاشات والبنادق الأوتوماتيكية الحديثة،مثل ج3، وكذلك ج4، والكلاشنكوف، وكانت قوات الأمن والجيش تنجح أحياناً في القبض عليهم بعد مطاردات تستمر لأيام ومعارك متقطعة من مكان لآخر.

وقد بذلت حكومة إقليم دارفور جهداً كبيراً لكبح جماح النهب المسلَّح، وذلك بتسيير دوريات من الجيش والشرطة لتمشيط المناطق المشتهة التي تتركز فيها تلك العصابات، وقد خففت تلك المجهودات من كبح جماح نشاطاتهم، ولكن سرعان ما تعاود نشاطها بعد هدوء الأحوال وعودة القوات المتحركة إلى قواعدها فأصبحت منطقة غرب السودان غير آمنة(أرشيف دارفور الرسمي،61/19/1).

واجهت تلك المجهودات بعض الصعوبات، حيث رفع أفراد من قبيلة الزغاوة شكوى قانونية ضد تلك القوات بأنها استهدفت سبعة أشخاص من قبيلتها قتلتهم قوات التمشيط، وطالبوا بالتحقيق في هذا الأمر، وقد صرح وزير الداخلية السيد/ سيد أحمد الحسين عام 1988م، أن الشرطة قد نفذت حملة تمشيط واسعة النطاق ضد من يمارسون النهب المسلح في دارفور وأنَّ قبائل بعينها تمارس النهب وإنَّ البديات والزغاوة أبدوا عدم رضاهم عن حملة التمشيط.

ولما استفحلت ظاهرة النهب المسلح والانفلات الأمني، تبنت حكومة الخرطوم ونادت بضرورة قيام مؤتمر أمن إقليم دارفور، من أجل الخروج بحلول ربما تخفف من وطأة الأوضاع الأمنيَّة المتردية في كل أنحاء الإقليم، وخاصة في شمال ووسط وغرب دارفور، وقدمت الحكومة الدعوة لرجال الإدارة الأهلية والأجهزة الأمنية وبعض المثقفين من كل أنحاء دارفور، وتمّ عقد مؤتمر برعاية الدكتور/ علي حسن تاج الدين عضو مجلس رأس الدولة بالفاشر في الفترة 5-7/ فبراير/ 1988م، وقد خرج بتوصيات من أهمّها:

1. إعادة تقييم الوجود الأجنبي خاصة التشاديين في دارفور وفق قوانين الهجرة والجنسيَّة والأعراف الدولية والمحافظة على سيادة الوطن وأن لا يكون السودان مسرحاً للصراعات الدولية.
2. دعم جهاز الأمن لضخامة التهديد الأمني من دول الجوار.
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، والعمل على ضبط حركة الحدود مع دول الجوار، وتوضيح معالمها(م/د التقارير 61/19/1).

على الرغم من ذلك أصبحت الأحوال الأمنية في دارفور خطيرة للغاية، ولا توجد منطقة سلمت من ويلات النهب المسلح خاصة المناطق الشمالية الغربية عند الحدود مع تشاد، ولكن هنالك أماكن تعتبر أوكاراً للنهب أكثر من غيرها منها المنطقة الواقعة شمال خط عرض 16 درجة شمالاً حيث تقل التجمعات السكانية، وهي منطقة رعاة الإبل الذين يجوبون الصحراء بحثاً عن المرعى، خاصة في مناطق السنوات التي ينبت فيها نبات الجزو على سهول وادي هور(أحمد إلياس حسين، ص111). ويصل إليها أحياناً الكبابيش من كردفان والقرعان من تشاد بالإضافة إلى القبائل المحلية الرعوية.

ومع وجود تلك الحركة في الصحراء، قصدها عصابات النهب المسلح، وأصبحت تعتدي على الأبل أو الشاحنات التجارية التي تأتي من ليبيا مروراً بالصحراء إلى محطات الجمارك في مليط والفاشر، وتعرَّض القادمون من ليبيا أو الذاهبون إليها للنهب، أو من قبل الفارين من الجبهات التشادية وبعض سكان تلك المناطق الصحراوية.

تطور الموقف وأصبح أكثر خطورة في نهاية عام 1988م، عندما بدأ النهب يستهدف القتل قبل النهب وبالتالي تزيد روح الانتقام والثأر والقتل لذوي القتلى. وفي بداية عام 1989م، تتطورت عصابات النهب المسلح، حيث ضبطت بحوزتهم أجهزة اتصال وتقنيات عالية الجودة، ولهم صلات مع العملاء يمدونهم بمعلومات، ورصد التجار داخل المدن والقرى، وفي بعض الأحيان يسألون عن الشخص المراد نهبه باسمه ويطلبون المبالغ التي استلمها سواء كان ذلك من شخص أو بنك(مؤتمر لجان الأمن والإدارة المحلية، ص9).

رابعاً: تأثير مشكلة النهب المسلح على النشاط الاقتصادي والسياسي

أثَّر نشاط النهب المسلح على مناحي الحياة المختلفة في المنطقة خاصة على النواحي الاجتماعية بدارفور، فقد تأثرت الأسر نتيجة لفقدان أحد أفرادها في أحداث النهب المسلح أو فقدان ممتلكاتها، بالإضافة إلى تدهور العلاقات الاجتماعية بين القبائل والتي تميزت في الماضي بالصفاء والتواصل.

كان تأثير النهب المسلح الأكبر على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تقليل الحركة التجارية على المستوى المحلي والقومي والتجارة الحدودية مع الدول المجاورة لا سيما تشاد. فقد أدَّى إلى تقييد حركة وسائل النقل التجارية مثل الشاحنات والباصات نتيجة لضرورة اصطحاب أفراد الشرطة والجيش للحماية. وكانت تحدد أيام معينة في الأسبوع لتسيير تلك الرحلة، وبالتالي أثّرت بصورة مريعة على حركة التجارة وأضرَّت بالمنطقة بسبب صعوبة وصول المواد التموينية إليها، بالإضافة إلى تأثيرها على استمرارية بعض مشروعات التنمية المحلية في مجال الطرق والمشاريع الزراعية، وتوقف تماماً الاستثمار الأجنبي في المنطقة خوفاً من نشاط

النهب المسلح، والخوف من حمل المبالغ والأمتعة والتجول بها داخل المنطقة مما أدّى إلى تقليل الإنتاجية وحرية الحركة التجارية(مؤتمر أمن إقليم دارفور، ص15).

أمَّا تأثيرها على الصعيد السياسي فقد أصبحت ظاهرة النهب المسلح تثير الجدل على مستوى المركز، وذلك بمحاولة بعض القبائل استخدام مشكلة النهب المسلح وربطها بقبائل معيّنة تمارس هذه الظاهرة لكسب تأييد المركز من أجل تحقيق مآرب وأغراض خاصة بها، بالإضافة إلى بعض محاولات السُلطة السياسية في البلدين تبرير موقفها تجاه الكثير من مشاكل دارفور وخاصة الصراعات القبلية بحجَّة إنَّها نتيجة لظاهرة النهب المسلح والتفلتات الأمنية، وارتباطها باستقرار الأوضاع السياسية في البلدين خاصة من المعارضة في تشاد والتي غالباً ما تستخدم أراضي دارفور لممارسة نشاطاتها العسكرية بمباركة من الحكومة السودانية، أدى كل ذلك إلى انتشار وامتلاك المواطنين للأسلحة بصورة عشوائية(مؤتمر الأمن والتنمية كتم، ص3).

لذلك تدهورت الأحوال الأمنية بسبب تلك العصابات، والتي ظهرت بصورة ممنهجة ومخططة ومتخصصة في النهب عابرة للحدود تعمل بين تشاد ودارفور تنهب كل ما يصل يدها من مال أو إبل أو غيرها من الأنعام وتعترض قوافل المسافرين حتى صارت اللواري التجارية تتجمع في مدينة الفاشر أو كُتم أو مليط قبل إنطلاقها إلى أم درمان، وأثناء العودة تتجمع في أم قوزين، وهي مصحوبة بقوات أمنية مدججة بالسلاح ورغم تلك الحراسة فأحياناً تتجرأ هذه العصابات وتهاجم تلك القوافل، على الرغم من حراستها المشددة مما تسبب في التبادل العشوائي لإطلاق النار مع قوات الشرطة، وقد فقد الكثير من المواطنين وأفراد الشرطة المصاحبين للقوافل حياتهم إثر ذلك. وتطور نشاط هذه العصابات وبدأت تأخذ العربات بكاملها والذهاب بها إلى تشاد من عمق الأراضي السودانية دون أن تتعرض لأي مقاومة من قبل الحكومة السودانية.

واتضح جلياً إن الإجراءات العسكرية غير مجدية للقضاء على نشاط النهب المسلح في دارفور، فالمشكلة في ظاهرها مجرد نشاط إجرامي ولكنها تشعبت لتنضم إليها مشاكل أخرى من أهمها مشاكل تشاد السياسية المتمثل في الصراعات التشادية التشادية حول السلطة في أنجمينا، بالإضافة إلى دخول ليبيا بوصفها طرفاً أساسياً في ذلك الصراع، والتعقيدات الاجتماعية والتداخل القبلي، وتدفق السلاح والهجرات الجماعية من تشاد جراء الحروب المتواصلة، وانتشارهم بدارفور بدعم ومساندة من القبائل السودانية.

ويمكن القول نتيجة لغياب سُلطة الحكومة السودانية وعجزها عن توفير الحماية لمواطن الإقليم في تلك الفترة، ووجود المليشيات التشادية المسلحة وممارسة أنشطتها العسكرية والنهب داخل دارفور أصبح المواطن متخوف، ووجد المبرر الكافي لامتلاك السلاح لحماية نفسه وممتلكاته، وإلّا فسوف يروح ضحية وسط عصابات النهب المسلح، وذهبت القبائل إلى أكثر

من ذلك وأصبحت تخطط لكيفية حماية أفرادها بصورة جماعية منظمة وتعمل على إنشاء صناديق لجمع المال الكافي لشراء الأسلحة من التجار الذين يعرضون جميع أنواع الأسلحة نهاراً في الأسواق النائية، مما قاد القبائل إلى سباق التسلح واستخدام هذه الأسلحة عند حدوث أي احتكاك بين قبيلتين، وبعضها دخل في تحالفات مع القبائل ضد قبائل أخرى(زين العابدين محمد حسين عبد الماجد، ص25).

الذين يمارسون النهب المسلح كانوا منبوذين وسط مجتمعاتهم القبلية وعادة ما تتبرأ منهم قبائلهم لخروجهم عن المألوف والدين والعرف القبلي، لذلك كانوا بعيدين عن حماية قبائلهم بالتستر عليهم من أعين السلطات المحلية أو القومية أو تقديم المساعدة لهم في الهرب من السلطات وجماعات الفزع التي تلاحقهم.

ولكن في الآونة الأخيرة في نهاية 1989م، ونسبة لفقد هيبة الدولة في ربوع دارفور لجأت بعض القبائل الدارفورية إلى مساعدة أفرادها الذي يزاولون النهب المسلح وتوفير الحماية لهم وذلك لحاجة القبيلة إليهم واعتمادها على هؤلاء المجرمين في نزاعاتها مع القبائل الأخرى، والاستفادة من خبراتهم في استخدام الأسلحة ودقة التصويب المؤدي إلى إصابة الهدف في ميدان النزاع القبلي.

وبعد كل ما حدث نتيجة لتراكم أخطاء سياسية من قبل الأنظمة الحاكمة في السودان، بالإضافة إلى التجاهل والسماح لتلك الجماعات المسلحة التشادية أو الليبية بممارسة نشاطها العسكري داخل الأراضي السودانية وخاصة دارفور، الأمر الذي جعل الشعور بعدم الأمان لأهل المنطقة، وأضحى من الصعب التخلص من السلاح وآثاره المدمرة.

هدأت الأحوال نسبيا عندما استلمت ثورة الإنقاذ الوطني مقاليد الحكم في السودان في 30/ يونيو/1989م، فقد أبدت حكومة حسين هبري السرور والتفاؤل للتغيير الذي حدث في السودان وكان من أوائل المهنئين لحكومة السودان برئاسة عمر حسن أحمد البشير، وبدأت العلاقات بصورة طيبة وأكدت وزارة الخارجية السودانية على ضرورة التعاون الأمني المشترك على الحدود والتعاون من أجل حل كل الإشكاليات المتعلقة بينهما خاصة ظاهرة النهب المسلح ووجود المعارضة التشادية في دارفور. كما تمّ تبادل الزيارات الدبلوماسية والتي أدت إلى تذليل تلك العقبات، فأصبحت ظاهرة النهب المسلح محدودة بين البلدين.

الخاتمة

ممّا لا شك فيه أنه لا يمكن تحديد تاريخ ظهور النهب المسلح بين السودان وتشاد بدقة، وكان النهب المسلح في بادئ الأمر بصورة بدائيَّة وذلك باستخدام السلاح الأبيض فقط، ولكنه تطور مع مرور الزمن فأصبح الناهبون يستخدمون الأسلحة النارية المتطورة، وذلك بسبب

القرارات الإدارية الخاطئة ومن أبرزها حل الإدارة الأهلية في عهد الرئيس جعفر محمد نميري 1969-1985م دون وجود بديل مناسب لحفظ التوازن الإداري الأهلي في إقليم دارفور. كما كان للتدخل الليبي وأطماعه في المنطقة الأثر الكبير في اضطراب الحدود بين السودان وتشاد، وتحويل شمال شرق تشاد وغرب السودان إلى ميدان لحرب غير معلنة بين البلدين ومنطقة لانتشار السلاح ومرتعاً للنهب المسلح؛ الأمر الذي جعل المنطقة مضطربة أمنياً، ومعسكراً للمتمردين على الدولتين وبالتالي انعكس ذلك سلباً على كيفية السيطرة على عصابات النهب المسلح بين البلدين. كذلك مما فاقم الأمر المشكلات الداخلية في تشاد حول الصراع على السلطة بالإضافة إلى الصراع التشادي الليبي حول مثلث أوزو بين البلدين.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. عملية النهب المسلح من المشاكل الأمنية التي حدثت على الحدود بين الدولتين وأسهمت بشكل كبير في توتر العلاقات بين السودان وتشاد.
2. السيطرة على ظاهرة النهب المسلح بين السودان وتشاد، يتطلب قدراً من فاعلية الأمن والاستقرار على الحدود وتنمية المجتمعات القبيلة المتداخلة هناك باتجاه تحقيق السلام والتعايش السلمي.
3. حل الإدارة الأهلية وتصفيتها، كان من الأسباب الرئيسية لتفشي ظاهرة النهب المسلح عبر الحدود بين السودان وتشاد.

التوصيات

1. الاهتمام بالتعليم لتدارك الأميَّة، خاصة تعليم الخلاوي التي لها الدور الأكبر في تثقيف المجتمع أخلاقيا.
2. بما أنَّ ظاهرة النهب المسلح هي نتيجة لغياب سلطة الإدارة الأهلية، لذلك توصي هذه الدراسة المسؤولين بدراسة الإدارة الأهلية من جميع جوانبها وصياغتها وتقويتها إدارياً وقضائياً وأمنياً مع مراعاة التطور الحديث.
3. ابتكار وسائل وآليات للعمل المشترك لتطوير التعاون المستقبلي وبذل الجهود للتغلب على مشاكل النهب المسلح بين البلدين، والحفاظ على أمنهما.
4. دفع عملية التنمية في كل من السودان وتشاد، واستثمار مواردهما الطبيعية. وتشجيع الشباب على العمل في مشاريع التنميّة حتى لا يجنحوا إلى إلى العمل الإجراميّ.

المصادر المراجع:

أولاً: القران الكريم.

ثانياً: الوثائق:

- التقرير الأمني لمديرية دارفور بتاريخ 18/ أكتوبر 1986م، حول ظاهرة النهب المسلح بشمال دارفور 2/1، م،د/ تقارير 61/19/1.
- محضر اجتماع الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد، أنجمينا 10- 13/ فبراير/ 1989م.
- وزارة الخارجية السودانية، إدارة الإعلام 343/150/1، تقارير عن الحدود بين السودان وتشاد.
- وزارة الخارجية السودانية، المكتب التنفيذي 355/143/2، تقرير عن حادث مقتل قام به بوليس تشاد داخل الحدود السودانية، ملف بلاغات، بلاغ رقم 1963/68م.
- وزارة الخارجية، إدارة الإعلام 343/150/1، بيان رحلة السيد مدير الأمن العام ادوارد نقاد نباي – تشاد، س، س ف/سري/2/1.
- وزارة الداخلية، تقرير سلطات الأمن دارفور بشأن الحدود السودانية التشادية، النمرة أ 1963/6/2م.

ثالثاً: المؤتمرات

- قرارات وتوصيات، المؤتمر المشترك بين السلاطين الملوك، العمد واللجنة الأمنية بالجنينة 28/ ديسمبر 1985م.
- مركز أبحاث تراث دارفور، توصيات وقرارات مؤتمر أمن إقليم دارفور، (م/د التقارير) 61/19/1، الجلسة الختامية بتاريخ 7/ يناير/ 1988م.
- مؤتمر الأمن والتنمية كتم - شمال دارفور، ورقة الإدارة الأهلية 1991م.
- المؤتمر الثاني لزعماء الإدارة الأهلية في الفترة 28-1989/6/2م، ورقة النهب المسلح في إقليم دارفور.
- مؤتمر أمن إقليم دارفور، ورقة التنافس حول استخدام الموارد الطبيعية وآثارها على الوضع الأمني في دارفور، نيالا، يناير 1988م.
- مؤتمر لجان الأمن والإدارة المحليّة، ورقة النهب المسلح، الفاشر، 1986م.

رابعاً: الكتب باللغة العربية

- أحمد اليأس حسين، الوعي بالذات وتأصيل الهوية، الخرطوم: أ، أبو شام، ج1، 2012م.
- آدم محمد محمود المدموري، دار أسنقور ودار أرنقا ودورهما الاجتماعي والسياسي في شرق تشاد وغرب دار فور بالسودان، شركة عقاب العالمية، الخرطوم، 2015م.
- التجاني مصطفي محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور، أسبابه وتداعياته وعلاجه: دراسة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا التطبيقية الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2000م.
- الزاكي البحيري، التطور الاجتماعي والاقتصادي في السودان، مصر: الدار المصرية للكتاب 1975م.
- جيرومي توبيانا، حرب تشاد – السودان بالوكالة وعملية دارفور وتشاد، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية، 2007م.
- حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006م.
- دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2008م.

- زين العابدين محمد حسين عبد الماجد، التداخل القبلي وأثره على النزاع في دارفور، الخرطوم، المكتبة الوطنية، م، 2014م.

خامساً: الرسائل الجامعية

- عبد الغفار علي عبد الرحيم، التداخل القبلي بين السودان وتشاد وليبيا وانعكاسه على الأوضاع السياسية في المنطقة في الفترة -1960 2010م، رسالة دكتوراة غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم السياسية، 2013م.